مآخذ السَّمّين الحلبي النحوية على الكوفيين في كتابه: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون

د. حسن اسعد محمد
معهد إعداد المعلمين/ نينوى

د. علي أكرم قاسم
معهد إعداد المعلمين/ الموصل

الاستلام ١٥ / ٠٧ / ٢٠٠٨
القبول ٠١ / ١٢ / ٢٠٠٨

Abstract

The syntactic argument appeared very small since the beginning of the Arabic grammar, whenever the grammar grows more, the matters of argument became more wide among the grammarians. The beginning of this argument appeared clearly between Abdullah bin Abi Ishaq Al-Hadrami and his student Esa bin Amro bin Abi Al-Al'a, and not only among the Basrah people themselves, but also among the Basrah and Kufi peoples, and this is due to the inconsistency of hearing, comparison, justification, interpretation and assumption. We have seen that more clearly between Abdullah bin Abi Ishaq Al-Hadrami and his student Esa bin Amro bin Abi Al-Al'a, and then it became more clearly between Younis and Al-Khalil and their followers.

That who contemplate the book of Al-Sameen Al-Halbi, he finds with his responses to Kufis and his tendency to the Basrah ideology, but he was not bigoted to his opinions but he was with a clear personality and a wise opinion, and we see that through his presentation for the Kufis performance in more than one case and his approval to them, and let us contemplate his speech during his interpretation for the word (يُدْخِلْهُ)[1] where he says: ((while the kufis particularize and they say: if the adjective puts into the genitive: and the pronoun became unclear, it is necessary to present the pronoun as it for the Basrah ideology, for example: (زيدٌ عمروٌ ضاربهُ هو) this is if the beating was made by Zaid on Omer, and if it was not unclear, it is not necessary to present the pronoun, for example: (زيدٌ هندٌ ضاربها), and if this is to be decided, then Al-Zojaj ideology in this verse goes with the Kufis opinon and it is a fair ideology))[2], where he does not only mentioned the Kufi ideology but he declared his acceptance to it.

(1) Al-Nis'a / 30.
(2) Al-Dr Al-Masoon: 3/614-615.

ملخص البحث :

إنّ الخلاف النحوي بدأ صغيراً منذ نشوء النحو العربي، وكلّما نما النحو وأتسع تفرعت مسائل الخلاف بين النحاة، وإنّ بداية الخلاف ظهرت واضحة عند عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي(١١٧هـ) وتلميذه عيسى بن عمرو بن العلاء (١٤٩هـ)، ليس بين البصريين أنفسهم فحسب بل بين البصريين والكوفيين، والسبب يعود إلى تباين مواقفهم من السماع والقياس والتعليل والتأويل والافتراض ولمسنا هذا عند عبد الله بن أبي إسحق وتلميذه ثم تكامل عند يونس بن حبيب (١١٨ هـ) والخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) ومن تبعهما بشكل واضح وتام.

إنّ المتأمل في كتاب الدر المصون يجد مع ردوده على الكوفيين وميله إلى المذهب البصري الا أنه لم يكن متعصباً في آرائه إنّما كانَ ذا شخصية واِضحَةٍ ورأيٍ حَصِيفٍ ويدلنا على ذلك تقديمه لأراء الكوفيين في أكثَرِ من موضِعٍ وموافقته لهم، ولنتأمل كلامه عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ﴾[1] إذ يقول: ((وأمّا الكوفيون فيفصِّلون فيقولون إذا جرت الصِّفَةُ على غير مَنْ هي له: فإنْ ألبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: ((زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو)) إذا كان الضربُ واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يُلبس لم يجب الإبرازُ نحو: ((زيدٌ هندٌ ضاربُها))، إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنّما يتمشى على رأي الكوفيين وهو مذهب حَسَن))[2] فهو لم يكتف بإيراد المذهب الكوفيِّ إنّما صَرَّح باستحسانه له.

إنّ الخلاف النحوي بدأ صغيراً منذ نشوء النحو العربي، وكلّما نما النحو وأتسع تفرعت مسائل الخلاف بين النحاة، وإنّ بداية الخلاف ظهرت واضحة عند عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ) وتلميذه عيسى بن عمرو بن العلاء(ت١٤٩هـ)، ليس بين البصريين أنفسهم فحسب بل بين البصريين والكوفيين أيضاً، والسبب يعود إلى تباين مواقفهم من السماع والقياس والتعليل والتأويل والافتراض ولمسنا هذا عند عبد الله بن أبي إسحق وتلميذه ثم تكامل وبانَ عند يونس والخليل ومن تبعهما بشكل واضح وتام.

إنّ المتأمل في كتاب السَّمّين الحلبي (ت٧٥٦هـ) يجده مع ردوده على الكوفيين وميله للمذهب البصري لم يكن متعصباً في آرائه إنّما كانَ ذا شخصية واِضحَةٍ ورأيٍ حَصِيفٍ ويدلنا على ذلك تقديمه لأداء الكوفيين في أكثَرِ من موضِعٍ وموافقته لهم، ولنتأمل كلامه عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ﴾[3] إذ يقول: ((وأمّا الكوفيون فيفصِّلون فيقولون إذا جرت الصِّفَةُ على

(١) النساء، من الآية.١٣

(٢) الدر المصون: ٣/٦١٤-٦١٥.

(٣) النساء، من الآيه١٣.

غير مَنْ هي له: فإنْ ألبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: (زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو) إذا كان الضربُ واقعاً من زيد على عمرو، وإن لم يُلبس لم يجب الإبرازُ نحو: (زيدٌ هندٌ ضاربُها)، إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنّما يتمشى على رأي الكوفيين وهو مذهب حَسَن))[١] فهو لم يكتف بإيراد المذهب الكوفيِّ إنّما صَرَّح باستحسانه له. وستعرض الآن مجموعة الردود التي استقصيناها من كتاب الدر المصون للسّمين الحلبي.

١. كون فعل الأمر معرباً:

أورد السَّميّن الحلبي هذا المذهب الكوفي[٢] في أثناء إعرابه لقوله تعالى: ﴿اهدنا الصّراط﴾[٣] ومضمونه أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة لكونه مقتطعاً من الفعل المضارع، فأصل ((اضربّ)): لتضرب حذفت لام الأمر وتبعها حرف المضارعة، وأتى بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن. ثم ذهب إلى أنْ قال: وهذا ما لا حاجة إليه.

وقد أشار الفرّاء (٢٠٧هـ) إلى هذا المذهب وذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[٤] إذ قال: ((وأنت تعلم أنّ الجازم والناصب لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنّون والألف*، فلّما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: (اضرب)، و(افرح)، لأنّ الضّاد ساكِنة، فلم يستقم أنْ يستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خَفيفَةً يقع بها الابتداء))[٥] وقد تابع ثعلب (٢٩١ هـ) وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) الفّراء في هذا المذهب[٦] كما وافقهم على ذلك ابن هشام موضحاً اختياره بقوله: ((لأنّ الأمر معنى حقّه أنْ يؤدى بالحرف، ولأنّه أخو النهي ولم يدل عليه إلاّ بالحرف، ولأنهم نطقوا بذلك الأصل))[٧]. وقد ذكر ابن الأنباري حجج البصريين والكوفيين وردَّ على الكوفيين مرجحاً رأي البصريين في ذلك[٨]. ذلك[٨].

٢. كون (أل) التعريف عوضاً عن الضمير:

---

(١) الدر المصون: ٦١٤/٣-٦١٥.

(٢) = الدر المصون: ٦٢/١.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

(٤) سورة يونس: ٥٨.

* يعني بهذا المصطلح الفعل المضارع. ينظر: المصطلح النحوي عند الفرّاء في كتابه معاني القرآن: ٩٧.

(٥) معاني القرآن: ٤٦٩/١-٤٧٠.

(٦) = مجالس ثعلب: ٥٤٢/٢، شرح القصائد السبع الطوال: ١٨.

(٧) مغني اللبيب: ٢٧٧/١.

(٨) = الأنصاف: ٥٢٤/٢، مسائل خلافيّة: ١٢٤، ائتلاف النصرة: ٦٢٦.

أورد السّمين هذا المذهب الكوفي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾(١). ونسبه إلى بعض الكوفيين وردَّهُ فقال: ((والألف واللام في (الأنهار) للجنس، وقيل: للعهد لذكرها في سورة القتال. وقال الزمخشري: يجوز أن تكون عوضاً من الضمير كقوله: (واشتعل الرأس شيباً) أي: انهارُها، بمعنى أنّ الأصل: واشتعل راسي، فَعَوَّض (أل) عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردود بأنّه لو كانت (أل) عوضاً من الضمير لما جمع بينهما، وقد جمع بينهما، قال النابغة(٢):

رَحِيـــبٌ قِطـــابُ الجَيْـــبِ منهـــا رفيقـــةٌ

بِجَـــسَّ النّـــدامى بَضَّـــةُ المُتَجَـــرَّدِ

فقال: الجيب منها))(٣).

٣. جواز الجزم بـ(كيفَ) من غير (ما):

أشار السّمين إلى هذا المذهب الكوفي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾(٤). إذ قال: إنّ كونها شرطاً قليل وأنّها ((لا يُجزم بها خلافاً للكوفيين))(٥).

وقد أفصح الفرّاء عن هذا المذهب في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ﴾(٦) إذ قال: ((إذا رأيتَ حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل: أينما، ومتى ما، وأيٌّ وأيٌّ ما، وحيثما، وكيفما، و(أيّامًا تدعو)، كانت جزاءً ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء))(٧).

وقد ردّ هذا بأنّ (كيف) لو عملت لعلقت حال الفاعل والمفعول به بحال أخرى: والفعل ممكن الوقوف عليه بظهوره والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها وإنّ ليس معناها بمعنى بقيّة كلمات المجازاة(٨).

٤. جواز حذف (أنْ) قياسياً :

---

(١) سورة البقرة : ٢٥.

(٢) ديوانه : ٣٠.

(٣) الدر المصون :٢١٥/١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨.

(٥) الدر المصون : ٢٣٧/١.

(٦) سورة البقرة : ١٤٨.

(٧) معاني القرآن: ٨٥/١-٨٦.

(٨) = الإنصاف : ٦٤٣/٢، اللباب في علل البناء والإعراب : أطروحة دكتوراه : ٤٨١/٣.

أشار السّمين عند إعرابه قوله تعالى: ﴿لا تَعبُدوا﴾[١] إلى أنّ أحد وجوه إعرابها حذف (أنْ) مع حذف حرف الجّر قبله فحذفه مطرد مع أنْ وأنّ[٢].ثم أشار إلى أنّ هذا الوجه فيه نظر لأنّ حذف (أنْ) لا ينقاس إنما يجوز في مواضع عدّها النحويون وجَعَلوا ما سِواها شاذاً وقد نسبَ القول بالقياس إلى الكوفيين.

وذكر الفرّاء ذلك المذهب عندما عَلّق على بيت طرفة[٣]:

ألا أيّهـــذا اللائمـــي أشْهَـــدَ الـــوَغَى
وأنْ أحْضُـــرَ اللَّـــذاتِ هَـــلْ أنْـــتَ مُخْلـــدي

فقال: ((ألا ترى أنّ ظهور (أنْ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أوّل الكلام، وقد حذفها))[٤].

وكما يتضح لنا ذلك من كلام أبي بكر بن الأنباري إذ يقول: ((ويروى (ألا أيّها اللائمي أشهدَ الوغى) بالنصب، فَمَنْ نصب اضمر (أنْ)، ومن رفع قال: لما فقد المستقبل (أنْ) رفع بالحرف الذي في أوله))[٥]. وقد عَدّ ثعلب النصب في هذا الباب من الشَذوذ إذ قال: ((ويروى (احضر الوغى)، والرفع قياس، وقال (خذ اللّصَّ قبلَ يأخُذَكَ .. هذا شاذٌّ .. و(خذ اللَّص قبل يأخذك) قياس))[٦].

وقال ابن عصفور (٦٦٩ هـ): ((... زعم أهل الكوفة أنّ (أنْ) تضمر في غير ما ذكرها وحكوا: مرهُ يحفَرها ... يريد: مُرهُ أنْ يحفرها وهذا غير جائز وما حكوه من الشَذوذ بحيث لا يقاس عليه وإنّما هو على إضمار (أنْ) من غير عوض))[٧].

٥. عدم ضرورة إضمار (قد) قبل الفعل الماضي ليقترب إلى الحال :

ذهب السّمين الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ﴾[٨] إلى أنّه لابُدَّ من إضمار (قد) (قد) ليَقربَ الماضي إلى الحال خلافاً للكوفيين وهو بهذا يشير إلى مذهب الكوفيين بعدم إضمار (قد) شرطاً لاقتراب الماضي إلى الحال[٩].

---

(١) سورة البقرة : ٨٣.
(٢) = الدر المصون : ٤٥٩/١.
(٣) ديوانه : ٣١.
(٤) معاني القرآن : ٢٥٦/٣.
(٥) شرح القصائد السبع الطوال:١٣٩.
(٦) مجالس نعلب : ٣٨٣/١-٣٨٤.
(٧) شرح جمل الزجاجي : ١٤٣/٢.
(٨) سورة البقرة :من الآيه٩٣.
(٩) = الدر المصون :٥/٢.

واختلف النحاة في النقل في هذه المسألة فذكروا أن الكوفيين يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد)[١]، والواقع أنّ الخلافَ ليسَ في وقوع الماضي المجرد من (قد) حالاً حالاً وإنّما الخلاف في إضمار (قد)[٢].

وقد نقل هذا المذهب عن الكوفيين أبو البقاء العكبري إذ أشار إلى أنّهم يجيزون وقوع الجملة المصدرة بالفعل الماضي حالاً دون (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة[٣]، على حين نرى الفرّاء يشترط وجود (قد) قبل الماضي ظاهرة أو مقدرة إذ يقول في معرض تفسيره لقوله تعالى :﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً﴾[٤]: ((والمعنى- والله أعلم- وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز في الكلام ..... وقولك للرجل (أصبحت كَثُر مَالُكَ)، لا يجوز إلاّ وأنت تريد (قد كثر مالُك) لانّهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلاّ بإضمار (قد) أو بإظهارها))[٥].

وقد وافق أبو بكر بن الأنباري الفرّاء على هذا المذهب إذ أفصح عن هذا في شرحه لقول امريء القيس[٦].

تقــول وقــد مــالَ الغَبِــيْطُ بنــا مَعــاً

عَقَــرتَ بعيــري يــا امــرأ القــيس فــانزِلِ

صَبيٍ قد وذلك بقوله: ((و(الواو)، أو الحال، كأنّه قال: (تقول وهذه حالنا).. وإنّما جاز لـ(مال) أنْ تكون حالاً، لأن (قد) صحبته، فصار بمعنى (مائل)، كما تقول: (قد قامَ عبدُ الله وقاعد)، فتنسق* (قاعد) على (قد قام)، لأنّه بمنزله قولك (قائمٌ عبدُ الله وقاعد)، وقال الفرّاء: إذا قلت : أُمَّ حَبَا صَبيٍ قد أو (قد اضطربَ فلان)، فهو مثل قولك: (مضطربٌ فلان) وأنشد: أُمَّ حَبَا صَبيٍ قد حَبَا أودارج. قال الله – عز وجل – ﴿أو جاؤوكم حَصِرتُ صُدُرُهُم﴾ لأنّ الماضي لا يكون حالاً إلا بـ(قد)))[٧]..

ومن المحدثين الذين رجحوا رأي الكوفيين ومن تبعهم (د. عفيف دمشقية) ووضع هذه المسالة ضمن الفصل الذي عنونه ب: تجديد يخدم اللغة وإنّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة وما تأولوه من المحّلات[٨].

---

(١) = الإنصاف: ٢٥٢/١، ارتشاف الضرب: ٣٧٠/١، البحر المحيط: ٤٩٣/٧، مغني اللبيب: ١٨٨/١، ائتلاف النصرة: النصرة: ١٢٤.

(٢) = ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٧.

(٣) = اللباب في علل البناء والإعراب: أطروحة دكتوراه: ٢٣٤/٢-٢٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٨

(٥) معاني القرآن: ٣٤/١.

(٦) ديوانه:١١.

* النسق يعني العطف، ينظر المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن: ٨٨.

(٧) شرح القصائد السبع الطوال: ٣٧-٣٨.

(٨) = خطى متعثرة على تجديد النحو العربي :٦٥-٦٦.

٦. أسميه فعل التعجب :

أورد السّمين الحلبي هذا المذهب الكوفي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ﴾[١]. إذ أشار إلى أنّ الخلاف واقع بين العلماء على فعلية (أفعل) أو أسميتها من حيث كونها فعلاً هو الصحيح. وقد نسب القول بفعليتها إلى الكسائي من الكوفيين موافقاً للبصريين[٢]. وهناك من أورد أورد عن الكسائي موافقته للكوفيين بالقول باسميتها[٣]. أما عامة الكوفيين فقد نُقِلَ عنهم القول باسميّة (أفْعَل)[٤]. وحجتهم في ذلك مجيء (أفعلَ) مُصغراً في فصيح الكلام العربي وكونه لا مصدر له ولا يتصرف وتَصُحَ عينُهُ وأنّ ضميره لا يظهر ولا يجوز توكيده ولا العطف عليه ولا البدل منه[٥].

٧. النصب على الصرف :

وقد ذكر السمين الحلبي هذا عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَا﴾[٦] إذ أشارَ إلى أنّ في في (تدلوا) وجوها وقال: ((والثاني: أنّه منصوبٌ على الصَّرف، وقد تقدم معنى ذلك وأنّه مذهب الكوفيين، وأنّه لم يثبت بدليل))[٧].

والنصب على الصرف مذهب الفرّاء والكوفيين إذ يسمون (الواو) التي ينصب بعدها المضارع بواو الصرف أي أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينصب لمخالفته الأول[٨]. أمّا عند البصريين فإنّ النصب يكون بتقدير (أنْ) بعد الواو[٩].

وقد أفصح الفرّاء عن هذا المذهب بقوله ((والصرف أنْ يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثُمَّ) أو (الفاء) أو (أو) وفي أوله جحدٌ أو استفهام، ثُمَّ ترى في ذلك الجحد والاستفهام ممتنعاً أنْ يكرر في العطف فذلك الصرف. ويجوز فيه الإتباع لأنّه نسق في اللفظ وينصب أنْ كأن ممتنعاً أنْ يحدث فيها ما أحدث في أوله))[١٠].

---

(١) سورة البقرة : ١٧٥.

(٢) = المقتضب : ١٧٣/٤-١٨٥، الأصول : ١١٤/١، شرح المفصل : ١٤٣/٧.

(٣) = الإنصاف : ١٢٦/١

(٤) = الأماني الشجرية : ١٢٩/٢، الدرة المضيّة في شرح الألفية : ٤٧٥، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : مالك : ٦٤/٣.

(٥) = الإنصاف : ١٢٦/١ – ١٢٨، شرح المفصل : ١٤٨/٧.

(٦) سورة البقرة : ١٨٨.

(٧) الدر المصون : ٣٠١/٢.

(٨) = الإنصاف : ٢/ ٥٢٦ ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل :٢٥٤.

(٩) = الكتاب : ٤٢٤/١، ٤٢٧/١، المقتضب : ٧/٢، اللمع : ٢٢٤، شرح المفصل ، ٢١/٧.

(١٠) معاني القرآن : ٢٥٣/١.

٨. أصل (اللّهم) :

أورد السّميّن الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ﴾[١] المذهب في (اللهم) فقال: ((وقال ((وقال الكوفيون الميم المشدودة بقية فعلٍ محذوف تقديره: (أُمَّنا بخير). أي: أقصدنا به، من قولك (أممّت زيداً) أي: قصدته، ومنه ﴿وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[٢] أي: قاصديه، وعلى هذا فالجمع بين (يا) والميم ليس بضرورة عندهم، إذ ليست عوضاً عنها))[٣]، وأشار إلى بطلان هذا المذهب برَدَّ البصريين بسماع (اللهم أمَّنا بخير) إذ لو كانت عوضاً عنها لما جمع بينهما، وبقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ﴾[٤] إذ صَرَح بذكر المدّعو وهو غير: (أمَّنا بخير).

وقد أشار الفرّاء إلى هذا المذهب إذ قال عند إعرابه الآية: ((ونرى أنها كلمة ضُمَ إليها (أم)، تريد (يا الله آمنا بخير)، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة* التي في (الهاء) من همزة (أم) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها))[٥].

أما أبو بكر الأنباري فقد نسب هذا القول إلى الفرّاء وثعلب إذ قال: ((واختلفوا في معنى (اللهم)، فقال أبو زكريا بن زياد الفرّاء، وأبو العباس أحمد بن يحيى: معنى (اللهم): (يا الله آمُّنا بمغفرتك) فتركت العرب الهمزة، واتصلت (الميم) بـ(الهاء)، وصار كالحرف الواحد، وأكتفي به من (يا) فأسقطت، وربّما أدخلت العرب (يا) فقالوا: يا اللهم اغفر لنا))[٦].

٩. نصب (ثلاثة أيام) :

أشار السّميّن الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ﴾[٧] إلى أنها عند الكوفيين منصوبة نصب المفعول به، وعَدَّ هذا المذهب (خطأ) والصحيح أنّ ((ما كانَ من الأزمنة يستغرق جميعه الحَدَث الواقع فيه منصوب على الظرف))[٨].

وإن العلة التي دفعت الكوفيين إلى أنْ يذهبوا هذا المذهب أنّ الظرف يقبل دخول (في) عليه وهي تقتضي التبعيض والكلام في مثل هذه الآية الكريمة يقتضي استغراق العمل لعموم

---

(١) سورة آل عمران : ٢٦.

(٢) سورة المائدة : ٢.

(٣) الدر المصون : ٩٨/٣.

(٤) سورة الأنفال :٣٢.

* ويعني بها الضمة . ينظر المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن :٢١٨.

(٥) معاني القرآن :٢٦.

(٦) الزاهرفي معاني كلمات الناس : ١٤٦/٢.

(٧) سورة آل عمران :٤١.

(٨) الدر المصون : ١٦٤/٣.

الظرف فيتعارض التعميم والتبغيض فلا يقال: صمت في ثلاثة أيام، لأن المقصود ليس الصيام في بعضها إنّما عموماً[١]. وقد نقل عن الكوفيين أنّ هذا النوع من الظرف يعرب مشبهاً بالمفعول وليس مفعولاً به لأنه ينتصب بعد الأفعال اللازمة[٢].

١٠. حكم عطف البيان :

أشار السّميّن الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٣] إلى أنّ: ((حكم عطف البيان عند الكوفيين حكمُ النعت فيعتبرون النكرة نكرة والمعرفة معرفة وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي))[٤] وهذا غير جائز عند البصريين إلا أنْ يكونا معرفتين وأنّ كلّ ما أورده الكوفيون مّما مّما يوهم جواز كونه عطفاً جعله البصريون بدلاً فلم يثبت دليل للكوفيين في المسألة وذكر النحاة هذا المذهب الكوفي ونسبوه إلى بعض البصريين[٥].

١١. أعمال الأول في باب التنازع :

ردّ السَميّن الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿شَيْئًا﴾[٦] قولَ الكوفيين أعمال الأول في باب باب التنازع إذ قال: ((يجوز فيه التنازع، ذلك أنّه تقدمه عاملان : (يَعْلَمَ) و (عِلْم) فعلى راي البصريين – وهو المختار – يكون منصوباً بـ(عِلم) وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ(يَعْلَمَ) وهو مردود، إذ لو كان كذلك لأضْمَرَ في الثاني، فكان يقال: لكيلا يعلمُ بعد عِلمٍ إياه شيئاً))[٧].

وقد ذهب الكوفيون إلى أعمال الأول لسبقِهِ[٨]، ونسب إلى الفرّاء جواز أعمال العاملين وذلك إذا طلبا معمولاً واحداً نحو: قامَ وقعد أخواك، أمّا إذا اختلفا في طلب المعمول نحو: ضربني وضربتُ زيداً، فلا يُعد هذا من باب التنازع ويضمر المرفوع عندئذٍ[٩]، وإنّ حجة الكوفيين الكوفيين في أعمال الأول هي في منع الإضمار قبل الذكر[١٠].

---

(١) = إرتشاف الضرب : ٢٣١/٢ – ٢٣٢.

(٢) = إرتشاف الضرب :٢٣٢/٢، همع الهوامع : ١٩٨/١.

(٣) سورة آل عمران : ٩٧.

(٤) الدر المصون : ٣١٩/٣.

(٥) = أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٤٨/٣، المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك :٣٥٤.

(٦) سورة النحل : ٧٠.

(٧) الدر المصون : ٤٧٤/٧.

(٨) = شرح القصائد السبع الطوال: ٥٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٥/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٩٨/٢.

(٩) = أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٩٨/٢ و ٢٠٢.

(١٠) = شرح جمل الزجاجي : ٦١٤/١.

١٢. زيادة الواو :

ذهب السميّن الحلبي عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾[١] إلى أنّ زيادة الواو عند الكوفيين جائزة وعَدَ ذلك مذهباً باطلاً[٢].

ويظهر أنّ القول بزيادة الواو مذهب الكوفيين وبعض البصريين وإنّ معظم البصريين منعوا ذلك[٣]، لذا نجد عدداً من النحاة النحاة ممّن لا ينتمون إلى المذهب الكوفي يجيزون زيادة (الواو) إذ وافق ابن قتيبة(٢٧٦ هـ) [٤] والهروي(٤١٥ هـ)[٥] وابن هشام(٧٦١ هـ) [٦] الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

وقد صرح الفرّاء بالقول بزيادة (الواو) وذلك عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَلَوِ افْتَدَى﴾[٧] إذ قال: ((والواو ها هنا قد يستغنى عنها، فلو قيل ملءِ الأرض ذهباً لو إفتدى به كان صواباً))[٨] ووافقه في هذا المذهب أبو بكر بن الأنباري[٩].

وإنّ حجة البصريين بعدم جواز زيادة (الواو) أنّها حرف وضع لمعنى لذا لا يجوز الحكم بزيادتها، وكلما احتجوا به رُدَّ بجعل (الواو) عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف توخيًّاً للإيجاز والاختصار[١٠].

قال العكبري: ((أنّ الحروف وضعت للاختصار عوضاً عن ذكر الجمل كالهمزة فأنها بدل عن أستَفْهِم وأسأل، و(ما) يدل عن النفي فزيادتها تُنقض هذا الغرض))[١١].

---

(١) سورة الحج :من الآيه٢٥.

(٢) = الدر المصون : ٢٥٦/٨.

(٣) = المقتضب : ٨١/٢، الخصائص : ٤٦٢/٢، إعراب القرآن للنحاس : ٧٦٣/٣، معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٦/١، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٢٨/١، دراسة في حروف المعاني الزائدة :٢٢٥.

(٤) = تأويل مشكل القرآن : ٢٥٣ – ٢٥٤.

(٥) = الأزهيّة : ٢٤٣.

(٦) = مغني اللبيب : ٤٧٥.

(٧) سورة آل عمران :٩١.

(٨) معاني القرآن : ٢٢٦/١.

(٩) = شرح القصائد السبع الطوال : ٥٥.

(١٠) = الإنصاف : ٤٥٦/٢، ائتلاف النصرة : ١٤٨، الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٥/١٥.

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب. أطروحة دكتوراه :٣٤٩.

المصادر والمراجع :

١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أثير الدين محمد ين يوسف بن حيّان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النَّمَاس – القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٣) الأزهية في علم حروف المعاني: علي محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

٤) إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النّحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، ١٩٨٠م.

٥) الأمالي الشجرية: هبة الله بن علي بن الشجري، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ – ١٩٣٠م.

٦) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤ – القاهرة، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م.

٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ – القاهرة، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م.

٨) البحر المحيط: أبو حيّان الاندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل وآخرين، لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

١٠) تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صعر، ط٢ – القاهرة، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السَيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، ١٩٨٠م.

١٢) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النّجار، ط٤ – القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

١٣) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، الأخفش – الكوفيين، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، ط١ – بيروت، ١٩٨٠م.

١٤) دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة الجامعة، ط١ – بغداد، ١٩٨٧م.

١٥) الدّرة المضيئة في شرح الألفية: بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، د – ت.

١٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسَّميّن الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١ – دمشق، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٧) ديوان امرىء القيس: تحقيق ابي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨م
١٨) ديوان طرفة بشرح الشنقيطي، مصر، ١٩٠٩م.
١٩) ديوان النابغة البياني: تحقيق د. شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م.
٢٠) الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢ – بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.
٢١) شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جَناح، الموصل، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.
٢٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
٢٣) شرح المفَصل: يعيش بن علي بن يعيش، القاهرة، د – ت.
٢٤) اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: خليل بنيان الحسون، أطروحة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور يعقوب بكر، والأستاذ الدكتور محمود حجازي، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
٢٥) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد مؤمن، ط١ – بغداد، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.
٢٦) مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب: شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ – مصر، ١٩٥٦م.
٢٧) مسائل خلافية في النحو العربي: أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، حلب، د – ت.
٢٨) المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القرآن: رسالة ماجستير لحسن أسعد محمد، بإشراف الدكتور طالب عبد الرحمن عبد الجبار، كلية الآداب، الموصل، ١٩٩٢م.
٢٩) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مصر، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
٣٠) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحق إبراهيم بن السّري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شبلي، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، د – ت.
٣٢) المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، د – ت.
٣٣) منهج السالك في الكلام عن ألفية ابن مالك: أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر – شيكاغو، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٧م.
٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علوم العربية: جلال الدين السيوطي، بيروت، د – ت.